المجهول عند النسائي في سننه
– دراسة تطبيقية في الرواة الذين انفرد في الإخراج لهم عن أصحاب الكتب الستة –.

اسـم الباحـث: شقرا عبد الرحمن حسن العجمي.
اسـم المشـرف: د. أحمد عبد الله المخيال.
البرنامـج: ماجستير الحديث الشريف وعلومه.
الكليـة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
الجـامعـة: جامعة الكويت.
الدولـة: الكويت.

المقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد؛ فإنّ أشرف العلوم بعد علم القرآن وأجلّها هو علم السنة النبوية، فقد تكفّل الله سبحانه وتعالى بحفظ سنة نبيّه –ﷺ– وقيّض لها من يحمِل همّها؛ ويحفظها ويذُبّ عنها بالذَّودِ عن حِياضها.

ولقد نقلت إلينا السنة النبوية عن طريق الأسانيد، ولم تكن تسمى تلك الأسانيد في السابق؛ لما امتازت به القرون الأولى من انتشار العدالة؛ ولما ظهرت طليعة حركة الوضع في زمن التابعين وما وقع فيه من الفتن وتنازع أهل الأهواء والبدع توقفوا عن أخذ الرواية إلا عمن سمي وشهد له بالعدالة والعلم والخيرية؛ فقد روى الخطيب البغدادي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الحافظ؛ قال: «لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بالطلب»[1]، فظهرت الأهمية في السؤال عن رواة الأسانيد ونقدهم وتفحص مروياتهم؛ وقد قال علي بن المديني في ذكر أهمية معرفة أسماء الرواة: «معرفة الرجال نصف العلم»[2].

ولمّا كان المجهول متعلقاً بمبحث عدالة الراوي التي هي أحد شروط قَبول روايته، توقّفوا بقبول مرويّه حينما ينفرد به وردّوه حين ظهور المخالفة فيه، وإنما احتملوا من المجهول ما رواه الناس وَوافَقَهم عليه، وبهذا يستبين سبيل العلماء المأمونين على سنة رسول ربّ العالمين سبحانه وتعالى في النظر إلى الضمائم المحاطة برواية المجهول والاعتبار بها فقد تنهض

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: (ص: ١٦١).
(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي: (ص:٠٢٣).

بالحكم على مرويّه بالقَبول، أو تُسقِطُه فترُدُّه أو تُبطِله، وهذا هو محض الذوق الحديثي الذي قَلَّ أَنْ يوجد نَظيره في العلوم الأخرى.

وقد تميّز عهد المتأخرين من المحدِّثين بِوَفْرَة الأسانيد وكَثْرَة الروايات المبثوثة في الكتب؛ مما أسهم ذلك بالاطلاع إلى قدرٍ واسع من أقوال الأئمة السابقين لهم والوقوف على مرويّات الرواة وأسانيدهم، ومقارنتها واستخلاص الحكم منها.

فقد كان الحافظ ابن حجر من هؤلاء النّقاد المتأخرين ممن انبَرى لهذا الفن واشتغل به توثيقًا وتجريحًا، لا سيّما في كتابه تقريب التهذيب، الذي ذكر فيه العديد من تراجِم الرواة، فارْتأَيت في هذه الدراسة الاقتصار على مَن وصفهم بالجهالة من رواة سنن النسائي الصغرى ممن انفرد بالإخراج لهم عن بقية الكتب الستة؛ للخلوص إلى قولٍ في هؤلاء الرواة بمحاولة الكشف عنهم والسّعي للوقوف إلى أحوالهم ما تيسّر لي ذلك؛ استكمالاً لجهودِ العلماء السّابقين، والوقوف على الحيثية التي أخرج الإمام النسائي فيها مروياّتهم في سننه الصغرى، ووجه إخراجه لهم، مع إبداء المسوّغات في ذلك؛ لما لكتابه السنن الأهمية البالغة بين كتب الحديث؛ حيثُ بلغت به المنزلة بأَن عَدَّه بعضهم في مصافّ الصحيح؛ ولما عُرف من الإمام النسائي تشدده في الجرح والتعديل وتحرّيه وانتقائه للرواة.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أولاً: منزلة الإمام النسائي –رحمه الله– بين أئمة الحديث النقاد، والمنزلة العالية لكتابه السنن الصغرى بين كتب الحديث.

ثانيًا: مكانة الحافظ ابن حجر الواضحة في علم الجرح والتعديل، وتأخره وجوداً؛ مما أتاح له النظر في عموم أقوال الأئمة الذين سبقوه ممن كلامهم أصل في هذا الباب.

ثالثًا: قلّة الدراسات التطبيقية في باب الجهالة، وأردت تزويد المكتبات الحديثية بجانب تطبيقي منها.

أسباب اختيار الموضوع :

أولاً: الحاجة إلى تسليط الضوء على منهج الإمام النسائي في تعامله مع روايات المجاهيل ممن أخرج لهم منفردًا عن بقية الكتب الستة.

ثانيًا: الرّغبة في رفد المكتبة الحديثية بجانب من الدراسة التطبيقية المُبيَّنة لأحوال الرواة المجهولين؛ لا سيّما أصحاب الدراسة منها.

خطة البحث :

اقتضت خطة البحث أنْ تكون في مقدمة، وتمهيد، ثم فصل تطبيقي في الرواة مرتبين على حروف المعجم وخاتمة، وهي كالآتي:

أولاً- الفصل التمهيدي: الحديث حول الجهالة، والإمام النسائي، وسننه الصغرى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجهالة عند علماء الحديث؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الجهالة لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أنواع جهالة الرواة عند المحدّثين، ومفهوم كلٍّ نوعٍ منها.

المطلب الثالث: وسائل ارتفاع الجهالة.

المطلب الرابع: حكم رواية مَن وُصف بالجهالة.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام النسائي، ونبذة عن كتابه المجتبى؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام النسائي.

المطلب الثاني: لمحة عن السنن الصغرى.

المطلب الثالث: بيان شرط الإمام النسائي في المجتبى، ومنزلة كتابه بين الكتب الستة.

المطلب الرابع: اهتمام الإمام النسائي بإبراز علل الحديث في كتابه المجتبى.

المبحث الثالث: منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل والتجهيل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في التوثيق والتعديل.

المطلب الثاني: منهجه في الجرح والتليين.

المطلب الثالث: منهجه في التجهيل.

ثانيًا- فصل الدراسة التطبيقية؛ وتناول: الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر

بمجهول أو مجهول الحال أو مستور؛ وانفرد الإمام النسائي في الإخراج لهم في سننه الصغرى عن بقية الكتب الستة، مرتبين على حروف المعجم.

الخاتمة؛ وفيها أهم النتائج وأبرز التوصيات.

حدود البحث :

اقتصرتُ في هذا البحث على جمع الرواة الموصوفين بالجهالة ممن قال فيهم الحافظ ابن حجر: «مجهول»، أو «مجهول الحال»، أو «مستور»، ورمز لهم بـ(س) في تقريب التهذيب، وتأكّد لي انفراد الإمام النسائي بالإخراج لهم في سننه الصغرى دون بقية الكتب الستة، مع مراعاة كَوْن رمز (س) في تقريبه يشمل سنن النسائي الصغرى والكبرى.

منهج البحث :

اتَّبعتُ في هذا البحث المناهج الآتية:

أولاً- المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء الرواة، وجمع كل من وصفهم الحافظ ابن حجر بالجهالة، ورمز لهم في تقريب التهذيب بـ(س)، وجمع أقوال النقاد في هؤلاء الرواة من كتب التراجم والتواريخ والطبقات إلى غير ذلك، مع تتبّع مروياتهم في سنن النسائي الصغرى.

ثانيًا- المنهج التحليلي المقارن: حيث قمت بتحليل أقوال النقاد في الرواة مقارنة بقول الحافظ ابن حجر.

ثالثًا- المنهج النّقدي: حيث قمت بتخريج مرويّات هؤلاء المجاهيل ودراسة أسانيدها والحكم عليها.

نتائج البحث :

أولاً: إنّ عدد من وصفهم الحافظ ابن حجر بالجهالة من رواة سنن النسائي وانفرد بالإخراج لهم عن بقية الكتب الستة: (٢٩) راوياً، فعدد (٣) منهم ارتفعت جهالة عينهم إلى جهالة حالهم وعدد (٣) منهم أصبحوا في حَيِّز السِّتْر، وعدد (٤) منهم انتفت عنهم الجهالة بالكُلِّيَّة بورود الجرح أو التعديل فيهم، وعدد (١٩) من الرواة تطابقت خلاصة القول فيهم مع قول الحافظ ابن حجر.

ثانيًا: التّنظير الذي وضعه الحافظ ابن حجر في رسم حدود الجهالة بأقسامها المختلفة؛ قد انطبق على كثير من رواة الدراسة؛ في حين أنّ عدد (٢) من الرواة لم يروِ عنهم إلا واحد وجعلهم مساتير، والذي يتّسق مع منهجه أن يكونا مجهولَيْ العين؛ ولعل الحامل إلى ذلك هو: رواية أهل بيته عنه، أو روايته هو عن أهل بيته مع كونهم عدولاً، وعدد (٣) من الرواة روى عنهم أكثر من واحد، ووصفهم مع ذلك بجهالة العين؛ ويظهر لي السبب في أحدهم وهو: عبد الملك بن نافع أن أربعة رواة اجتمعوا في الرواية عنه برواية لا تصح، وهي منكرة، فلم يعتَد بهم في رفع جهالة عينه إلى جهالة حاله.

ثالثًا: عدد (٤) من رواة الدراسة وصفهم الإمام النسائي بأوصاف مُشعِرة بتجهيلهم وهم من أصحاب الطبقات المتقدمة، كما أنه لم يَرِد لبقية رواة الدراسة أي توثيق منه لهم، مع كَوْن الأغلب من التابعين القُدامى، وفي هذا تأكيد على أنَّ دعوى تساهل الإمام النسائي في توثيق المجاهيل القُدامى غير قائمة.

رابعًا: من أبرز المسوّغات التي وقفت عليها في إخراج الإمام النسائي لرواية من وُصف بالجهالة، تتمثّل في الآتي:

١-أن يكون من أصحاب الطبقات المتقدمة، ولروايته أصل ثابت، أو لبيان حكم مسألة فقهية وردت في روايته مع ضمّها لقرينة رواية الرجل عن أهل بيته، (ينظر: رواية أبي بكر بن النضر بن أنس)، وقد يُخرّج للضديّة حينما يسرد ما قيل في المسألة ويسوق خلاف ما جاءت به الشريعة من رواية المجهول؛ ليبيِّن مخالفتها. (ينظر: رواية عبد الملك بن نافع الشيباني).

٢-اقتصاره على مَوْضِع الشاهد من روايته بما يُفيد رأيه في مسألة الباب. (ينظر: رواية أزهر بن راشد، وأبي جعفر غير المنسوب).

٣-ورود الزيادة في متن روايته مع كونه مولى لأحد أسباط النبي ﷺ، وخلو الروايات الأخرى في الباب منها، (ينظر: رواية سليمان الهاشمي)، أو تكون الزيادة في متنه موضّحة لمُبهَمِه، أو للمعنى المرجو منه. (ينظر: رواية النضر بن عبد الله السلمي).

٤-يُخرّج له ليبيّن الخلاف الواقع في أحد رجال إسناده؛ أو لِعرض أوجه الخلاف في اسمه؛ (ينظر: رواية القعقاع بن اللجلاج، وحمان)، أو لبيان وجه الخطأ في الوجه المرجوح عند زيادة الراوي المجهول فيه. (ينظر: رواية أبي ميمون).

٥-قد يُخرّج للمجهول في الطبقة المتأخرة إذا كان لحديثه أصل وقد ضبط متنه. (ينظر: رواية عبيد الله بن يزيد بن إبراهيم).

٦-قد يُخرّج للمجهول ولا يأتي له بعاضد؛ ويكتفي بروايته في الباب إذا كان إيراده لها على سبيل الاستئناس بذكر أخبارٍ رُوِيَت ولم يكن لها صِلة في الأحكام والتشريع. (ينظر: رواية محمد بن عمران الأنصاري).

خامسًا: الإمام النسائي محدّث، وصاحب فقه، له آراؤه الفقهية التي يستنبطها من الأحاديث المودَعة في كتابه، فبحسب هذا المنطلق؛ قد يتسمّح الفقهاء أمثاله في إيراد بعض الأحاديث التي فيها نوع ضعف؛ لأجل استيعاب ما قيل في المسألة، ولا يُعاب هذا على صنيعه في سننه.

سادسًا: الإمام النسائي ناقد ومحدّث وفقيه، مما أسهم بعمله في الحديث روايةً ودرايةً، ويظهر هذا جليًّا في سبب إخراجه لأحاديث المجهولين والاعتبار بالضّمائِم المحاطة لرواياتهم.

سابعًا: الإمام النسائي عمله قائم على القرائن، وتميّز بالمرونة في عرض أحاديث الباب، ليكون له في كل حديثٍ نقدٌ خاص، وَفق منهج النّظر والتَّحقيق.

ثامنًا: النّاظر في سنن النسائي من خلال المسوّغات المتعلقة بإخراج متن رواية المجهول، يجد مدى اتقانه للصنعة الحديثية، وفي هذا رد على مَن يقول بأنَّ المحدثين ينصب اهتمامهم بالسند فقط دون المتن.

تاسعًا: من دواعي تجهيل الحافظ ابن حجر التي وقفت عليها أثناء الدراسة؛ هو: الاختلاف في اسم الراوي، أو وروده بالكنية في إسناد ومصرح به في آخر، أو حصول الالتباس بينه وبين آخر في طبقته؛ لإهمال نَسَبَه، أو يكون سبب التجهيل الزيادة الواهمة في الإسناد المتعدّية إلى اسم الراوي.

عاشرًا: ظهر لي أنَّ جميع مَن ورد بالكنية من الرواة محل الدراسة وصفهم الحافظ ابن حجر بجهالة العين؛ إلا راوِيَيْن وهما: أبو بكر بن النَّضر بن أنس جعله مستورًا؛ لروايته عن جدِّه وهو من أهل بيته، وأبو بكر بن الوليد الزُّبيدي جعله مجهول الحال؛ لرواية الاثنين عنه، ولأنه عُرف بواسطة أخيه محمد بن الوليد الزُّبَيْدي المشهور عند المحدثين.

الحادي عشر: حكم من وُصف بالجهالة التوقف عن الاحتجاج بروايته، وليس التوقف عن قبولها بالكليّة، فإنَّ ضعفها حُكمي لما تقتضيه شروط الرواية؛ فتتقوى بالاعتبار بغيرها من الروايات، إن لم يصل الضَّعف فيها إلى الشّدة.

التوصيات :

تتمثّل في توجيه المتخصصين بشأن النظر إلى حقيقة المتابعات التي تأتي عاضدة لطرق المجهولين ومعرفة إن كانت حقيقية أو وَهميَّة، والتَّنَبّه إلى قَرائن التَّرجيح الخاصة في قَبول روايات المجاهيل فقد تحتاج إلى دراسة مُستَفيضة؛ سيّما في المصنّفات الحديثية التي اشتُهِر أصحابُها بالنَّقد الحديثي وتمحيص المرويّات.

كما أنّي أقترح هذه الدراسات التي أسأل الله النفع بها وهي:

- اصطلاحات الجهالة المركّبة -دراسة نظرية تطبيقية-.

-عناية الإمام النسائي بالصنعة الحديثية من خلال إخراجه لروايات المجهولين -دراسة تطبيقية على سننه الصغرى-.

تاريخ المناقشة :

١٦/٨/ ٢٠٢١م.

أعضاء لجنة المناقشة :

١.	د. إقبال علي العنزي	رئيس اللجنة
٢.	د. أحمد عبد الله المخيال	المشرف
٣.	د. إقبال علي العنزي	المناقش (١)
٤.	د. عبد الرحمن عبد الله الرجعان	المناقش (٢)